المعارضة تعلن تجميد محادثات السلام المرتقبة في أستانة

سوريا: النظام يصعد هجومه قرب دمشق

قوات النظام السوري تكثف هجماتها على محيط وادي بردى

دمار خلفه قصف النظام السوري على مناطق في وادي بردى

عواصم – «وكالات»: حققت قوات النظام السوري تقدماً ميدانياً في منطقة وادي بردى، خزان المياه الرئيسي لدمشق، في تصعيد اعتبرته الفصائل المعارضة خرقاً للهدنة الهشة السارية منذ 5 أيام وردت عليه بتجميد المحادثات المتعلقة بمفاوضات السلام المرتقبة في كازاخستان.

وقالت الفصائل في بيان مشترك إنه «نظراً لتفاقم الوضع واستمرار هذه الخروقات فإن الفصائل تعلن تجميد أية محادثات لها علاقة بمفاوضات الآستانة أو أي مشاورات مترتبة على اتفاق وقف إطلاق النار حتى تنفيذه بالكامل».

ونص اتفاق رعته روسيا وتركيا على وقف إطلاق النار في سوريا، وإجراء مفاوضات في يناير في كازاخستان في محاولة لإنهاء النزاع السوري الذي خلف أكثر من 310 آلاف قتلى وملايين النازحين منذ 2011.

واكدت الفصائل المعارضة في بيانها أنها «التزمت بوقف إطلاق النار في عموم الأراضي السورية، لكن النظام وحلفاءه استمروا بإطلاق النار وقاموا بخروقات كثيرة وكبيرة وخصوصاً في منطقة وادي بردى والغوطة الشرقية وريف حماة ودرعا».

وأضاف البيان انه «بالرغم من تكرار الطلب من (روسيا) الطرف الضامن للنظام وحلفائه لوقف هذه الخروقات الكبيرة إلا أن هذه الخروقات ما زالت مستمرة وهي تهدد حياة مئات الألوف من السكان».

وشددت الفصائل على أن «إحداث النظام وحلفائه لأي تغييرات في السيطرة على الأرض هو إخلال ببند جوهري في الاتفاق (وقف النار)» ويعتبر الاتفاق بحكم المنتهي ما لم يحدث إعادة الأمور الى وضعها قبل توقيع الاتفاق فوراً وهذا على مسؤولية الطرف الضامن».

كما حذرت الفصائل من أن «عدم إلزام الطرف الضامن ببنود وقف إطلاق النار يجعل الضامن محل تساؤل حول قدرته في إلزام النظام وحلفائه بأي التزامات أخرى مبنيّة على هذا الاتفاق».

وحققت قوات النظام السوري الإثنين، تقدماً ميدانياً في منطقة وادي بردى، خزان المياه الرئيسي لدمشق، في تصعيد اعتبرته الفصائل المقاتلة خرقاً للهدنة الهشة التي تخلل يومها الرابع مقتل 4 مدنيين، وفقاً لما ذكرته منظمة حقوقية.

وتم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في ضوء التقارب الأخير بين موسكو، حليفة دمشق، وأنقرة الداعمة للمعارضة.

وهو أول اتفاق برعاية تركية، بعدما كانت الولايات المتحدة شريكة روسيا في اتفاقات هدنة مماثلة تم التوصل إليها في فترات سابقة، لكنها لم تصمد.

ويستثني اتفاق وقف إطلاق النار التنظيمات المصنفة «إرهابية»، وبشكل رئيسي تنظيم داعش، كما يستثني، بحسب موسكو ودمشق جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً)، الأمر الذي تنفيه الفصائل المعارضة.

ومن الفصائل الموقعة على البيان «جيش الإسلام» و«فيلق الرحمن»، وهما فصيلان نافذان في دمشق، و«فرقة السلطان مراد» المدعومة من تركيا و«جيش العزة» الناشط في محافظة حماة (وسط).

وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان الإثنين، «بقصف جوي ومدفعي لقوات النظام على محاور عدة في منطقة وادي بردى، تزامناً مع معارك عنيفة بين قوات النظام ومقاتلين من حزب الله اللبناني من جهة والفصائل المقاتلة وعناصر من جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً)».

وأشار إلى مقتل «مدنيين اثنين برصاص قناصة من قوات النظام في قرية دير قانون تزامناً مع غارات جوية مكثفة استهدفت القرية وقرى مجاورة في وادي بردى».

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن، إن «قوات النظام ومقاتلين من حزب الله اللبناني أحرزوا تقدماً في المنطقة وباتوا على أطراف عين الفيجة، نبع المياه الرئيسي في المنطقة ويخوضون مواجهات عنيفة مع الفصائل لتأمين محيطه».

وأضاف أن «هذا التصعيد العسكري يعد خرقاً للهدنة، رغم أن قوات النظام بدأت هجومها قبل أسبوعين بهدف السيطرة على منابع المياه التي تغذي معظم مناطق العاصمة».

وأفاد المرصد بتسجيل خرق رئيسي في مدينة الرستن في محافظة حمص (وسط)، حيث قتل الإثنين، مدنيان اثنان جراء قصف لقوات النظام على المدينة الخاضعة لسيطرة فصائل معارضة موقعة على الاتفاق. كما تعرضت مناطق في حماة ودرعا (جنوب) للقصف مساء الإثنين.

وتعد المنطقة مصدر المياه الرئيسي للعاصمة التي تعاني منذ نحو أسبوعين من انقطاع هذه الخدمة، ما دفع الأمم المتحدة إلى إبداء خشيتها الخميس، من «انقطاع إمدادات المياه الرئيسية منذ 22 ديسمبر عن 4 ملايين نسمة» من سكان دمشق وضواحيها.

وتحاصر قوات النظام وحلفاؤها المنطقة منذ منتصف العام 2015، وغالباً ما كانت تلجأ الفصائل إلى قطع المياه عن دمشق عند تشديد قوات النظام حصارها، ثم تعود الأمور إلى طبيعتها مع سماح النظام بدخول المواد الغذائية، وفق المرصد.

ومنذ 20 ديسمبر، بدأت قوات النظام هجوماً عسكرياً على المنطقة بهدف السيطرة عليها أو الضغط للتوصل إلى اتفاق مصالحة، ينهي العمل العسكري للفصائل، على غرار اتفاقات مشابهة جرت في محيط دمشق خلال الأشهر الماضية، وفق المرصد أيضاً.

ومن شأن استمرار وقف إطلاق النار في سوريا أن يسهل محادثات سلام تعمل روسيا وتركيا إلى جانب إيران على عقدها الشهر الحالي في آستانة، عاصمة كازاخستان.

وأصدر مجلس الأمن الدولي السبت قراراً بالإجماع يدعم الخطة الروسية التركية لوقف إطلاق النار في سوريا والدخول في مفاوضات لحل النزاع المستمر منذ نحو 6 سنوات، من دون أن يصادق على تفاصيل الخطة.

وحرصت كل من تركيا وروسيا على التأكيد أن محادثات آستانة لا تشكل بديلاً من مفاوضات جنيف التي أعلنت الأمم المتحدة باستئنافها في الثامن من فبراير.

وأفاد قرار مجلس الأمن بأن المفاوضات المرتقبة في آستانة تعد «مرحلة أساسية استعداداً لاستئناف المفاوضات برعاية الأمم المتحدة».

وتشهد سوريا منذ مارس 2011 نزاعاً دامياً تسبب بمقتل أكثر من 310 آلاف شخص وبدمار هائل في البنى التحتية ونزوح وتشريد أكثر من نصف السكان داخل البلاد وخارجها.

منفذ هجوم إسطنبول قاتل مع «داعش» في سوريا

المشتبه به في تنفيذ هجوم إسطنبول

أنقرة – «وكالات»: ذكرت الصحافة التركية أمس الثلاثاء، أن منفذ الهجوم الذي أوقع 39 قتيلاً في ملهى ليلي في إسطنبول ليلة رأس السنة قاتل في سوريا في صفوف تنظيم داعش الذي تبنى الهجوم.

وأوردت صحيفة «حرييت» أن المهاجم الذي لم يكشف رسمياً عن هويته بعد، دخل إلى تركيا من سوريا حيث كان يقاتل إلى جانب تنظيم داعش وهو ما يفسر «إتقانه الجيد جداً لاستخدام الأسلحة النارية».

وبحسب كاتب مقالات مقرب من السلطات التركية هو عبد القادر سلوي، فإن المهاجم الذي تعرفت السلطات على هويته تدرب على حرب الشوارع في مناطق سكنية في سوريا واستخدم التقنيات التي اكتسبها هناك في اعتداءاته.

وأضاف المعلق أن التنظيم اختار المهاجم «خصيصاً» لتنفيذ بالاعتداء على مرقص «ريناء» الشهير الذي سقط فيه الكثير من القتلى الأجانب، غالبيتهم من دول عربية.

وبحسب «حرييت» وصحيفة «هابرتورك»، استهدف المهاجم بسلاحه الرشاش النصف العلوي من أجساد ضحاياه.

وبثت السلطات التركية صوراً للمشتبه به التقطت في عدة مناسبات، إحداها في مركز صرافة بأحد أحياء إسطنبول يعتقد أنها أخذت قبل الهجوم ببضعة أيام.

وذكرت «هابرتورك» أن المهاجم وصل إلى إسطنبول قادما من مدينة قونيا جنوبا في نوفمبر برفقة زوجته وطفليه، مرجحة أن تكون زوجته ضمن 12 شخصا تم إيقافهم قيد التحقيق.

وكان المسلح أطلق النار عشوائيا على مئات كانوا يحتفلون بحلول العام الجديد قبل أن يلوذ بالفرار.

وأعلن تنظيم داعش أمس الإثنين، مسؤوليته عن الاعتداء في بيان تداولته مواقع إلكترونية متطرفة قائلاً إن «جندياً من جنود الخلافة الأبطال» هاجم الملهى وهي المرة الأولى التي يتبنى فيها التنظيم الإرهابي اعتداء في إسطنبول.

تونس: تفكيك خلية إرهابية تستقطب الشباب

تونس – «وكالات»: تمكنت فرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بقعفور بولاية سليانة في تونس، من تفكيك خلية إرهابيّة تتكون من خمسة عناصر، ومصادرة حاسوب وعدد من المطويّات وكتب ذات منحى تكفيري.

ونقلت وكالة «تونس افريقيا» للأنباء، عن بلاغ صادر، أمس الثلاثاء، عن وزارة الداخلية، أن «الأبحاث بيّنت أن الخليّة تعمل على استقطاب الشباب لتبنّي الفكر التكفيري، كما اعترف أحد عناصرها بتلقيه أموالا من عنصر تكفيري يقيم بإحدى الدّول الأوروبيّة».

وأضافت وكالة الأنباء أن «النيابة العموميّة أذنت بعد مراجعتها، للفرقة المذكورة باحتجاز أفراد الخليّة ومباشرة قضيّة عدليّة في شأنهم، موضوعها تكوين خليّة استقطاب لأغراض إرهابيّة ومخالفة قانون المساجد».

إصابات في صفوف الأسرى الفلسطينيين جراء اعتداءات جنود إسرائيليين

الاحتلال يسمح بنقل مستوطنة «عمونا» إلى أراضٍ يملكها فلسطينيون

- قوات إسرائيلية تعتقل 34 فلسطينياً من الضفة الغربية
- تقرير عبري يحذّر من اندلاع حرب جديدة مع حماس بغزة

مستوطنة عمونا

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أكدت هيئة شؤون الأسرى الفلسطينيين يوم الإثنين، إصابة عدد من الأسرى جراء اعتداء مصلحة السجون الإسرائيلية، على أحد أقسام سجن نفحة.

وقال رئيس الهيئة عيسى قراقع، إن جنود مصلحة السجون الإسرائيلية اعتدوا بالضرب وإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع، على الأسرى داخل السجن، ما أدى لإصابة ثلاثة منهم على الأقل.

وأضاف قراقع أن إدارة السجن نقلت 12 أسيراً من داخل السجن للعزل الانفرادي بسبب تصديهم لجنود الاحتلال، مشيرة لوجود حالة من التوتر لا زالت سائدة في السجن.

وأوضح قراقع أن بداية التوتر في السجن بدأت بسبب استفزاز أحد الضباط الإسرائيليين للأسرى، وهو ما تطور لاشتباكات بعد تدخل الجنود الإسرائيليين واعتدائهم على الأسرى.

وأكد قراقع، أن الهيئة تتابع هذه الاعتداءات الإسرائيلية بقلق كبير، خاصة في ظل استمرار الانتهاكات بحق الأسرى الفلسطينيين، وانتهاك كافة القوانين والمواثيق الدولية في التعامل معهم.

من جانب آخر صادق القائد العسكري للمنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، اللواء روني نوما، الأسبوع الماضي، على أمر يسمح بنقل الموقع الاستيطاني «عمونا» إلى اراض بديلة، أكد مواطنون فلسطينيون ملكيتهم لها وقدموا اعتراضات على نقل المستوطنين إليها، وفقاً لما ذكرته صحيفة «القدس» الفلسطينية، أمس الثلاثاء.

وبدأت قوات الاحتلال بتجريف قطعة ارض، تعرف بـ«القسيمة 38»، تمهيدا لنقل المستوطنين، رغم قيام مواطن من سلواد، بتقديم اعتراض على نقل المستوطنين إليها وتاكيده، بالوثائق، انه يملك 90 في المئة من هذه «القسيمة».

وذكرت صحيفة «هآرتس» في موقعها الإلكتروني أمس الإثنين، أن الأمر العسكري الموقع ينسجم مع «الحل المقترح»، والمهلة الإضافية التي حصلت عليها الحكومة لإرجاء إخلاء المستوطنة الذي كان مقرراً بتاريخ 25 ديسمبر الماضي، حيث تعهدت الحكومة الإسرائيلية بإخلاء «عمونا» ودفع التعويضات لعائلات المستوطنين.

ويتطرق الأمر العسكري الصادر عن قائد المنطقة الوسطى، للعديد من قسائم الأرض التي يعتزم الاحتلال الإسرائيلي الإعلان عن مالكيها انهم «غائبون»، بهدف تحويلها إلى «حارس أملاك الغائبين» ومن ثم تسريبها إلى المستوطنين.

ويقضي الأمر العسكري بالسماح لسلطات الاحتلال بحيازة الأراضي لعامين وليس لمدة 8 أشهر كما كان متبعاً بالأمر السابق.

وكانت الحكومة الإسرائيلية توصلت مع قيادات المستوطنين إلى اتفاق يتم بموجبه إخلاء موقع «عمونا» بالتوافق بين الأطراف لموقع آخر، على أن يتم ذلك حتى الثامن من فبراير المقبل، بموجب المهلة الإضافية التي منحتها المحكمة العليا الإسرائيلية للحكومة.

من جانب آخر أفادت وسائل إعلام إسرائيلية أمس الثلاثاء، بأن قوات من الجيش اعتقلت الليلة الماضية 34 فلسطينياً من الضفة الغربية.

ولم تذكر الإذاعة الإسرائيلية، التي أوردت الخبر، ما إذا كان لأي من المعتقلين انتماءات تنظيمية.

وتعتقل إسرائيل بصورة شبه يومية فلسطينيين تصفهم بأنهم «مطلوبون لأجهزة الأمن للاشتباه في ضلوعهم في ممارسة الإرهاب الشعبي المحلي والإخلال بالنظام العام والقيام بأعمال شغب».

من ناحية أخرى أشار تقرير أمني إسرائيلي، إلى احتمال اندلاع حرب جديدة مع حركة حماس، التي تسيطر على قطاع غزة في العام الجديد 2017، محذراً من إمكانية انفجار الأوضاع في القطاع.

وقال تقرير «معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي» الذي صدر الإثنين «قرص اشتعال الجبهة بين إسرائيل وحماس هي الأعلى، على الرغم من أنه تم ردع حماس، فإنها تواصل بناء نفسها، على حد قوله».

وأضاف التقرير الذي نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت تفاصيله «حتى لو كان الطرفان معنيان بالهدوء، فإن الصراع من الممكن أن ينشب بسبب أي تصعيد لا يمكن السيطرة عليه نتيجة أحداث محلية».

كما حذر من أن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، قد «تدفع بحدوث انفجار نحو إسرائيل، وأوصى، الجيش بتحسين قدراته الاستخبارية لجمع المعلومات، لمواصلة تقليص تدفق السلاح إلى حركة حماس وبالتالي تقليص فرص التصعيد».